

خطر الإفلاس

تراجع المبيعات وهبوط الواردات يدفع قطاع السيارات إلى الهاوية بن هندي: استمرار التراجع في النصف الثاني بسبب التشديد في منح التمويل

أسواق فاطمة الحجري

إثر شهر من الترنح، سقطت جنرال موتورز عملاق صناعة السيارات الأميركية معلنة إفلاسها الذي تجنّبته طوال سنوات. شركة أخرى لجأ وكيل البيع فيها إلى وسيلة فريدة لتسويق معروضاته، عبر تقديم «كلاشينكوف» مجاناً عند شراء شاحنة جديدة. المخارج على هذه الشاكلة تتنوع لتعبر عن حال عصبية يعيشها قطاع السيارات في ظل أزمة اقتصادية طاحنة، وبهذا التهاوي والتراجع في المبيعات في أكثر من قطر توشك صناعة السيارات على السقوط. وتفاصيل الحال لا تختلف كثيراً هنا في البحرين. يرى محللون أن صناعة السيارات على وشك السقوط، إذ دخل إعلان إفلاس جنرال موتورز سجل غينيس للأرقام القياسية باعتباره أكبر وأشهر إفلاس في التاريخ بحسب الوثائق التي سلمت لمحكمة الإفلاس والتي تبين أن مجموع ديون الشركة العملاقة هو حوالي 173 مليار دولار (52,78 مليار دينار) مما أسفر عن إغلاق 17 منشأة تابعة لها، والاستغناء عن 20 ألف وظيفة في سياق إعادة الهيكلة.

العالمية السلبية على الطلب وتقليص الائتمان وصعود الين، إذ اعترف المتحدث باسمها هيدياكي هوما بأن ظروف السوق «قاسية جداً»، وكانت تويوتا قد شهدت ثمان سنوات متتالية من نمو الأرباح ولكنها أجبرت على وقف عمل مصانع تابعة لها والاستغناء عن العمالة المؤقتة وقدمت حوافز غير مسبوقة للمشتريين للتصدي لهبوط مبيعاتها.

مؤشرات عامة

من جهة أخرى خفضت أوبل - التي كانت في وقت من الأوقات أكبر شركة لصناعة السيارات بألمانيا - إنتاجها وسرحت بعض عمالها نظراً لعدم إقبال المستهلكين على شراء سياراتها بشكل كاف، وقد طلبت شركة أوبل - بعد أن جثت على ركبتيها من ثقل الخسائر الضخمة التي تتكبدها شركتها الأم الأميركية جنرال موتورز - من الحكومة الألمانية مليار يورو (1,26475 مليون دينار) في شكل ضمانات ائتمان لمواجهة أي أزمة سيولة محتملة قد تنشأ نتيجة لنفاد النقد في جنرال موتورز.

هذا المشهد كان يتكرر في كل أنواع السيارات بدون استثناء بالنسبة إلى السيارات الأعلى طلباً والأقل، لكن ما هو الحال بالنسبة إلى السيارات الكورية في البحرين؟ يقول بن هندي: «الصورة السابقة تغيرت عما كانت عليه، تقبل السيارات الكورية يتنامى مع الوقت، والثقة تزداد بالتجربة تماماً مثل ما بدأت السيارات الأكثر مبيعا في العالم، لولا الأزمة التي قلصت من أجنحة الأرباح لكن الوضع أفضل هذا العام».

في الصورة الأوسع، يقول بن هندي: «باتت شركات استيراد السيارات في حالة مالية صعبة وهي توشك على إطلاق نداءات الاستغاثة بشأن نقص السيولة المالية الذي يهددها بالإفلاس إذا ما استمر الحال حتى نهاية العام حتى بالنسبة للوكلاء الكبار، ولا بدائل أخرى ما لم تضخ الحكومة المزيد من الأموال في السوق، كما فعلت باقي الدول الخليجية».

في غضون ذلك يتوقع المشتغلون في القطاع أن نهوضا ملموسا للاقتصاد لن يحصل قبل 2011 أو 2012 موضحين أن مصنعي السيارات يجب أن يتأقلموا مع العادات الجديدة للمستهلكين إذ أن الأزمة «لن تنتهي خلال عام»، في وقت يرجحون فيه أن يكون مستوى الدين أقل خلال جيل أو جيلين، وهو أمر يجب أن يأخذه قطاع السيارات في الاعتبار خصوصاً أنه تضرر كثيراً بسبب تبعيته القوية لقروض الاستهلاك، مما يضاعف حجم التحدي.

استمرار الانخفاض

المعطيات في السوق المحلي تقول باحتمال استمرار الانخفاض في مبيعات السيارات في الشهور القادمة مما يضيف إلى رصيد البيانات المحبطة من قطاع يتحمل وطأة تراجع ثقة المستهلكين، إذ مازال الوضع الاقتصادي الهش يؤثر على كل من المقرضين الذين يوفرون الائتمان لشراء سيارات جديدة والمشتريين المحتملين.

فيما يواجه قطاع السيارات في مختلف أرجاء العالم صعوبات في خفض مخزوناتهم من المركبات غير المباعة، وبعضهم لجأ إلى إغلاق مؤقت لمواقع العرض وخفض الوظائف ومد عطلات العاملين، ومن المتوقع أن تكون هذه

وهنا يؤكد محللون أن سوق السيارات لم يسلم من الأزمة المالية، وأكبر دليل على ذلك تكس السيارات في المخزون والحملات الترويجية التي تربط شراء السيارة بتأمين مجاني أو تسهيلات مختلفة في التمويل، بسبب التراجع الواضح في إقبال المشتريين، والمحصلة - وعلى الرغم من تباين الآراء حول واقع أسواق السيارات - فإنه من الثابت أن سوق هذا القطاع لن تكون معزولة عما يحدث في الأسواق الرئيسية التي يخيم عليها شبح الإفلاس ومهددة بالانهيار، إذا لم تبادر الحكومات إلى إنقاذها على وجه السرعة.

في غضون ذلك، يوجه وكلاء السيارات رسائل متفائلة لا تعكس حقيقة الواقع على الأرض، لكنهم لا يطرحون أسعاراً لمواجهة حالة الركود التي خلفتها الأزمة، واقترب العديد من شركات السيارات من هاوية ضغوط التراجع الحاد في المبيعات والخسائر المتوقعة المحدقة بنهاية العام. حالة من الإرباك يعيشها الوكلاء الذين يعيشون تحت وطأة زيادة الأعباء الملقاة عليهم لتصرف الكميات الكبيرة من السيارات، وهم لا يجرون على الجهر بواقعهم المرير مع استمرار الوضع من دون بارقة تحسن وشيك، وفي غضون ذلك هم يتمسكون بأمل التعافي المرتجى ونهوض المشاريع التنموية من جديد مما سيزيد من الطلب على شراء سيارات نقل البضائع والأفراد، لكن هل يتحقق الرجاء؟

وعي المستهلكين

الجواب يتعلق إلى حد كبير بحالة الطلب وازدياد الوعي عند المستهلكين، والجانب الأكبر يتعلق بالأسباب التي ترفض عبرها الطلبات، إذ يقول بن هندي «حجم الطلبات المرفوضة يزيد يوماً بعد يوم تحت أسباب كثيرة منها كبر سن مقدم الطلب أو صغر سنه، أو تجاوز القروض نصف الراتب أو عدم وجود دخل ثابت أو استلام الراتب «كاش» وليس عبر البنك، أو أن ترفض الشركة التي يعمل بها المشتري المتوقع إعطاؤه رسائل وخطابات معينة، والقائمة تطول، والمتضرر هو المستهلك وأيضاً وكلاء السيارات الذين يعيشون الآن الوضع الأكثر سوءاً منذ سنوات».

وحول توقعاته للنصف الأخير من 2009، يقول بن هندي: «ندرك تماماً مدى صعوبة وجدية التحديات الاقتصادية التي تواجهها حالياً، ولا أثق بقدره كل الوكلاء في البحرين على الاستمرار في ظل الظروف الراهنة والتي لا تبدو فيها صورة التحسن واردة أو قريبة، ونحن واثقون، وأكثر من أي وقت مضى، بأن التخطيط يساعد على تخطي الأوقات العصيبة وتحقيق المزيد من النمو والأرباح في المستقبل، بيد أن الوضع الحالي لا يبشر بنهوض قريب مع استمرار الخسائر التشغيلية وضعف الإقبال وتراجع المبيعات وسواد حالة الترقب وحسب».

يطالب بن هندي بإصدار تقارير شاملة حول تأثيرات الأزمة المالية العالمية الحالية على قطاع السيارات في البحرين، ويقول: «هذا يعطي صورة أوضح للوضع برمته ويعطي مؤشراً لأضرار التشديد على شروط تمويل السيارات، مما يعني أن العام 2009 يحمل تحدياً كبيراً لقطاع السيارات، مع تبيان الطلبات».

على خط مواز في الدائرة الأوسع، أعلنت شركة تويوتا اليابانية الأم أخيراً تراجع مبيعاتها بنسبة 23% وتوقعت هبوطاً حاداً في أرباحها هذا العام إلى ما دون النصف ليصل إلى أقل مستوى في تسع سنوات جراء تأثير الأزمة المالية

فإن المستهلكين لا تزال الصورة ودية في عيونهم، فهم يرتقبون حدوث فرج ما كانخفاض أسعار السيارات، على غرار ما يحدث في باقي الدول، في غضون ذلك، هناك حركة إقبال لم تتوقف، في مقابل مساحة أكبر لرفض الطلبات، يقول بن هندي «سوق السيارات يسير إلى تراجع، والقوة الشرائية تراجعت هي الأخرى، كما تضرر القطاع الاستهلاكي بشكل مباشر بسبب الأزمة المالية، بحيث انعكس تضرر القطاع المالي وما لحقه من تشديد في منح القروض تحت ضمانات مضاعفة على قطاع السيارات، فيما ارتفع حجم الطلبات المرفوضة على نحو لافت أكثر من أي وقت مضى».

هذا الوضع يكشف عن حقبة جديدة يعيشها قطاع السيارات إثر استمرار التراجع في المبيعات في ظل غياب الجهود الحكومية لانقاذ القطاع. يؤكد أحمد بن هندي الرئيس التنفيذي لشركة سيارات عبدالله أحمد بن هندي استمرار تراجع مبيعات السيارات في البحرين للنصف الثاني من العام 2009، امتداداً للتراجع المسجل في الربع الأول وهبوط الواردات بسبب استمرار التشديد على منح القروض والتسهيلات لتمويل شراء السيارات ورفض الطلبات تحت ذرائع وحجج كثيرة، إذ يرفض نحو 30 طلباً من أصل 70، تقبل منها 40 طلباً فقط. وعلى حين تبدو الصورة قائمة عند الوكلاء والموزعين

مسابقة أسواق

لصيف البحرين

2009

• اختر الإجابة الصحيحة:

كم يبلغ عدد المطاعم

المتواجدة في منتزه عذاري؟

1- 6 مطاعم

2- 7 مطاعم

3- 8 مطاعم

■ أرسل رمز الإجابة الصحيحة إلى أحد الأرقام التالية:

بتلكو 92317 | زين 77101

■ رمز الإجابة الأولى A1 رمز الإجابة الثانية A2 رمز الإجابة الثالثة A3

■ أحر يوم لاستلام الاجابات مساء السبت

■ لكل رابح 3 بطاقات VIP مقدمة من منتزه عذاري أسبوعياً.

تكلفة الرسالة 250 فلس

أسواق
www.aswaqnews.net

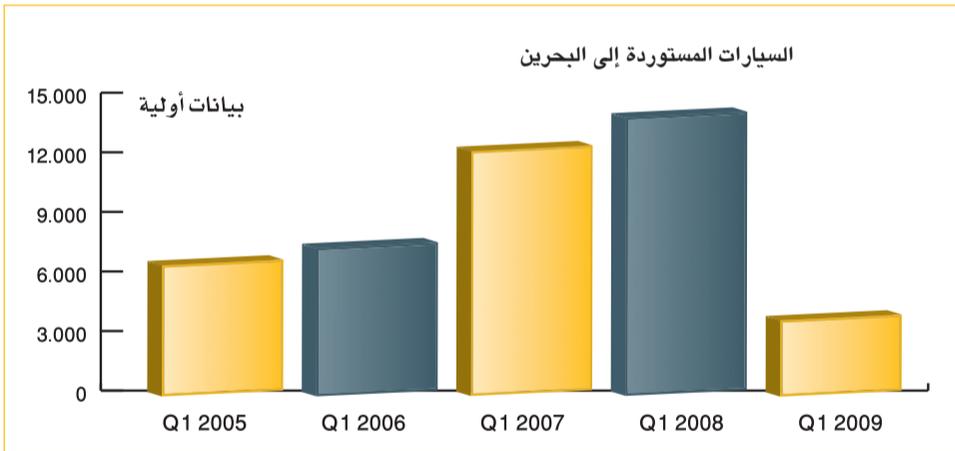
فكرة محتارة... لسبوع... افتتاحية... شاملة

عذاري
Achari
في زين 77101
معلومات إضافية



تصوير: أحمد رمضان

بن هندي: تشديد قروض السيارات تغير قواعد اللعبة



هي النغمة السائدة في عام 2009، يقول بن هندي: «نحن أيضاً لجأنا إلى إغلاق فرع المعامير بسبب هبوط المبيعات في النصف الأول من العام إذ كانت المصروفات أكبر من الدخل، مما قادنا إلى هذه الخطوة العاقلة رغم قساوتها بعد عام بكامله على افتتاح الفرع، في وقت نعمل فيه على التوسع في مراكز خدمات الصيانة في كل من عراد والرفاع وسلماباد، إذ تحتاج خدمات الصيانة إلى توسع».

يشار إلى تعمق حالة الركود التي يمر بها قطاع السيارات في البحرين حيث يشهد الطلب على بيع وشراء السيارات تراجعاً ملموساً منذ العام الماضي، ويقول عدد من المستثمرين والعاملين في القطاع إن الركود في قطاع السيارات في المملكة مستمر منذ بداية العام الحالي بسبب تشدد المصارف في منح القروض، إضافة إلى الإشاعات المنتشرة حول احتمال انخفاض الأسعار.

ويرجع تجار السيارات أسباب الركود إلى عدة عوامل أبرزها تشدد المصارف في منح القروض التمويلية للمواطنين الراغبين في شراء السيارات، والإشاعات الراجحة في السوق المحلية بأن أسعار السيارات ستخفض بنسب ما تنتج للأزمة المالية العالمية التي عصفت بقطاع السيارات.

ويقول بن هندي: «إن الراغبين في الشراء ينتظرون وضوح الرؤية على المدى القريب بالنسبة إلى الأسعار أملاً منهم بشراء سيارات بأسعار أقل من الأسعار الحالية، وإن توقعاتهم المبنية على الإشاعات تقول إن أسعار السيارات سيتراجع بنسبة تصل إلى 20٪، وهذا غير صحيح إذ أن الأسعار لم تتغير في بلد المنشأ، كما أن تخوف بعض التجار والمستثمرين من تراجع الأسعار عالمياً تسبب أيضاً في إجماعهم عن استيراد السيارات الجديدة والمستعملة المستوردة من الخارج (..) وحتى الذين حجزوا لدى بعض الوكالات لشراء سيارات جديدة من موديلات العام 2009 عادوا وألغوا حجوزاتهم بانتظار انخفاض أسعار السيارات أو انضاح الرؤية على الأقل».

المستوى الأدنى

وتشير التقديرات إلى تراجع واردات السيارات في البحرين لأدنى مستوى منذ أربعة أعوام في الربع الأول من العام الحالي، فيما يؤكد بن هندي استمرار التراجع حتى الربع الثاني إذ أظهرت بيانات رسمية حديثة، هبوط

واردات السيارات في مؤشر مبيعات السيارات بعد أن هبطت الواردات العام الماضي إلى النصف.

وأشارت بيانات من الجهاز المركزي للمعلومات إلى أن واردات السيارات إلى البحرين بلغت 3 آلاف و381 سيارة في الربع الأول من هذا العام مقارنة مع 13 ألفاً و989 سيارة في الفترة نفسها من العام 2008. فيما يقدر بن هندي وصول التراجع في الربع الثاني إلى 2600 سيارة، بما في ذلك السيارة المستعملة المستوردة من الخارج، مقدراً نسبة التراجع بـ 10 إلى 15٪.

وتأتي هذه الأرقام قبل شهر فقط من حديث في الشارع التجاري عن استياء من تشديد بعض المصارف إجراءات تمويل السيارات، إذ إن القروض بضمن المركبات، والتي تمول عن طريقها غالباً مبيعات السيارات وخصوصاً للأفراد، تراجعت في الربع الأول من هذا العام مقارنة مع الربع الأخير من 2008 بشكل طفيف لتستقر عند 128 مليون دينار. يقول بن هندي: «الظاهرة خطيرة ويفترض بالجهات المسؤولة التدخل السريع والتفكير في مخرج ينقذ القطاع المتضرر»، وهو يستبعد قدرة البحرين على فتح مصانع لتصنيع السيارات لكون المصانع تحتاج إلى أيدٍ عاملة كبيرة والمواد الخام بكثيرة، إذ تحتاج السيارة الواحدة إلى أكثر من 10 آلاف قطعة مجمعة، مما يعني حاجتها إلى مصانع أخرى مساندة.

ويقول: «حتى نستطيع أن نكون تنافسيين في مصانع التجميع يجب أن نقدم القيمة المضافة ونقدم سعراً يقل 40٪ عن السعر الأصلي وهذا مستبعد لعدم توافر البنية

التحتية في البحرين، لكن ذلك ممكن مع سيارات السباق الرياضية لكونها تستهدف فئة محددة».

أهمية الإفصاح

بن هندي يعود ويطلب الإفصاح عن البيانات في حجم المبيعات وتأثيرها بما يحدث، فذلك يسهل رسم الخطط المقبلة بعد قراءة الوضع وتحليله لتقوية السوق، كما يعد بتفعيل العمل في جمعية وكلاء السيارات قريباً مع تغير وجوه مجلس الإدارة لتوحيد الجهود في مواجهة الصعوبات والتحديات وتبادل المعلومات.

إلى ذلك، تراجعت واردات السيارات في العام 2008 وفق البيانات الأولية، إلى 23 ألفاً و910 سيارات مقارنة مع 46 ألفاً و496 سيارة في العام 2007، بنسبة انخفاض تبلغ 47,8٪. ويبلغ عدد السيارات المسجلة لدى الإدارة العامة للمرور، المشرفة على تسجيل السيارات الذي يتم سنوياً لجميع المركبات، نحو 370 ألف سيارة تسير على شوارع مملكة البحرين التي يفوق عدد سكانها مليون نسمة بقليل.

المحللون يرون أن جملة المعطيات الاقتصادية التي تولدت بعد الأزمة المالية كان لها تأثير سلبي في تراجع حجم السيولة المحلية نتيجة تراجع حجم الإنفاق الحكومي، وتقلص حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية، وسياسات الحذر التي تتبعها المصارف في الإقراض وهذا كله قاد قطاع السيارات إلى القاع متأثراً بالهالة الكبيرة التي دارت حول الأزمة المالية.